



## مجلة العلوم السياسية

اسم المقال: الفيدرالية المالية: دراسة في المفهوم والنماذج

اسم الكاتب: م.د. باسم علي خريسان

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/244>

تاريخ الاسترداد: 2025/04/19 16:49 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً  
شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.





## الفيدرالية المالية: دراسة في المفهوم والنماذج

م.د. باسم علي خريسان<sup>(\*)</sup>

المقدمة

يمثل الأخذ بالنظام الفيدرالي أطاراً تنظيمياً لشكل الدولة و مرحلة تحول مهمة في بنية الدولة العامة في مختلف مجالاتها، فالانتقال من المركزية في إدارة الشؤون العامة للدولة إلى النمط الفيدرالي يمثل تحولاً بنوياً وسيكولوجياً، حيث يكون هنالك توزيع مكاني - عمودي للسلطة والثروة بين الوحدات المكونة للدولة بشكل مختلف كلياً عن الحالة المركزية، ونجد صور تنظيمية عديدة تتأسس ضمن اطار الفيدرالية العام، مثل الفيدرالية السياسية والفيدرالية الاقتصادية والفيدرالية الاجتماعية والفيدرالية التربوية والفيدرالية الامنية والفيدرالية التعليمية والفيدرالية المالية، وهذه الأخيرة تعد من أبرز الصور كونها تعالج مجالاً مهم من مجالات الفيدرالية هو عملية توزيع وإدارة الجانب المالي بين الوحدات المكونة للجسد الفيدرالي العام، من هنا جاء هذا البحث ليقدم صورة عامة عن الفيدرالية المالية مع الاشارة الى مجموعة من النماذج الفيدرالية المالية المطبقة في بعض الدول الفيدرالية في العالم.

### اولاً: ماهي الفيدرالية المالية:

وضعت الاسس النظرية للفيدرالية المالية من قبل كل من ( Kenneth Arrow و Paul Sadewh Semueleson و Richard Musgrave ) ، إذ قدموا ورقتين مهمة في 1954 و 1955 حول نظرية السلع العامة ، وقدم Richard Musgrave في كتابه حول التمويل العام اطاراً نظرياً حول دور ملكية الدولة في الاقتصاد، وهذه النظرية كانت قد عرفت فيما بعد بالنظرية للامركزية<sup>(1)</sup>. وتعني الفيدرالية المالية تخصيص موارد مالية لمستويات الادارة والحكم في الدولة الفيدرالية لمواجهة تنفيذ المهام والاعباء والمسؤوليات<sup>(2)</sup>.

<sup>(\*)</sup> كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد



وتوجد الفيدرالية المالية عندما تحصل حكومات (الولايات، المحلية) على سلطة تمنع لها، اما عن طريق الدستور أو بواسطة القوانين التي تسمح لها القيام بعملية جمع بعض الضرائب والقيام بإجراءات الصرف المالي<sup>(3)</sup>. والفيدرالية المالية نجدها اليوم مطبقة في العديد من الفيدراليات في العالم مثل (الأرجنتين، استراليا، البرازيل، الهند، ألمانيا، نيوزيريا، سويسرا، الولايات المتحدة الأمريكية .. الخ)<sup>(4)</sup>. ومن جانب آخر تختتم الفيدرالية المالية بعملية صنع القرار الاقتصادي في نظام الحكومة الفيدرالية(على الصعيد الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات) حيث تتخذ قرارات القطاع العام في مختلفة مؤسسات الحكومة. وتختلف الدول الفيدرالية بدرجة كبيرة في اختيارها بالنسبة لطبيعة الفيدرالية المالية، وبصورة محددة في كيفية تقسيم الصلاحيات المالية بين الحالات المختلفة والترتيبات المالية المرتبطة بها. وعادة ما تكون الترتيبات المالية الإضافية الناجمة عن تلك الاختيارات عرضة لمراجعة واعادة تعريف دوري في الدول الفيدرالية للتكيف مع الظروف المتغيرة داخل البلاد وخارجها، بينما يمكن ان تحدث التغييرات في الدول الفيدرالية الأخرى نتيجة لكيفية تفسير المحاكم للنصوص الدستورية والقوانين المختلفة (كما هو الحال في أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية) او تفسير مستويات الحكومة كما هو الحال في معظم الدول الفيدرالية<sup>(5)</sup>.

اما عن دور الدستور الفيدرالي نجد بان له دورا مهما في تحديد الأطر العامة لكيفية توزيع الموارد المالية بين المستويات المختلفة للحكومة في الدولة الاتحادية، وبالرغم من السلطات الواسعة التي تمنح لحكومات الولايات الا انها لا يمكنها العمل مالم تمتلك الموارد المالية الكافية التي تمكنها من تحقيق واجباتها ، ومن جهة اخرى لابد من الملاحظة بان العائدات التي تحصل عليها حكومات الولايات يجب ان تجمع من خلال نطاقها الضريبي من اجل تشجيع الاستقلال والمسؤولية والمحاسبة<sup>(6)</sup>. وبذلك تصبح المسؤولية المالية هي المكون الاساس للنظام الفيدرالي، ويتحقق تطبيقها مساعدة الحكومات المحلية للقيام بهماها على نحو فعال، بحيث يتم تأمين مستوى كافٍ من الایرادات، على المستوى المحلي أو عن طريق التحويلات من الحكومة الاتحادية ، وكذلك الامر بالنسبة الى السلطة المختصة باتخاذ القرارات المتعلقة بالنفقات على مستوى الولايات والمستوى المحلي<sup>(7)</sup>.



### ثانياً: الفيدرالية المالية- الضرائب والأنفاق العام.

تؤكد دساتير الدول الفيدرالية على التوزيع العادل للموارد بين الوحدات المكونة للاتحاد، وهذه الوحدات المكونة<sup>(8)</sup>، لاستطاع ممارسة استقلالها السياسي الا ان كانت مستقلة مالياً. فالاستقلال المالي هو الذي يسمح للولايات والأقاليم بتطبيق برامجها المتميزة في حقول مسؤوليتها الخاصة، حتى حينما تحرف هذه الاخيرة عن سياسات الحكومة الفيدرالية ، ويتوافق تقسيم السلطات في الاتحادات الفيدرالية مع قدرة كل مستوى حكومي (التحادي، الولايات، محلي) على جمع ثرواتها الخاصة. فتتضمن ادوات هذه الاستقلالية المالية، جمع ضرائب المداخيل الخاصة والمشتركة والضرائب على الملكيات وعائدات ملكية الموارد العامة، كما تسمح بعض الدساتير للوحدات المكونة بجمع الاموال عن طريق خوض أسواق رأس المال الوطنية والعالمية وعادة ما يحافظ الدستور على احترام الاستقلالية المالية ، فلا يمكن أن تلغيها الحكومة الفيدرالية من جانب واحد<sup>(9)</sup>. وبذلك تكون امام تقسيم لعملية صنع القرار المالي سواء المتعلقة بعملية جمع الضرائب او عملية الانفاق العام بين المستويات الثلاث للحكم في الدولة الفيدرالية (الحكومة الاتحادية، الولايات، المحلية)<sup>(10)</sup>.

### ثالثاً: طرق معالجة الاختلال المالي للوحدات المكونة للاتحاد.

يحدث الاختلال المالي عندما توجد فجوة بين ما يتم جمعه من اموال وما يتم انفاقه<sup>(11)</sup>، ويكون هذا الاختلال اما عمودي او وفقى ، لذا يطرح كل اتجاه فيدرالي قضائيا مهمة حول الشؤون المالية، لاسيما كيفية جمع المال والتشارك فيه وانفاقه، فقد دار نقاش علمي واسع حول كيفية تصحيح اختلال التوازن الناتج عن عدم ايفاء الترتيبات المالية بالحاجات المالية للوحدات المكونة، ونتيجة لذلك، تم استخلاص طريقتين لمعالجة التفاوتات المالية وهما:

#### 1- طريقة التوازن العمودي:

يختل التوازن العمودي عند وقوع تفاوت بين مسؤوليات الحكومة الفيدرالية وحكومات الوحدات المكونة تجاه الانفاق المحدد دستورياً من جهة، وقدرها على جمع الدخل المناسب من جهة اخرى ، وقد يختل هذا التوازن اما بسبب تفسيرات غير متوقعة في انظمة فرض الضرائب او الانفاق ، واما لان تكلفة المسؤوليات الملقاة على عاتق احدى الطبقات الحكومية قد ارتفعت بشكل غير متجانس مع الوقت - تكلفة التربية او الخدمات الاجتماعية، وهمـا



قطاعات تتولاها حكومات الوحدات المكونة تاريخياً. أما تعديل هذا التوازن، فيتم من خلال ترتيبات التشارك في الضريبة بين مختلف الطبقات الحكومية أو عبر المنح (سواء كانت المنح الضخمة أو تلك المتخصصة لأهداف محددة). لكن غياب الإرشادات الواضحة التي تحكم انفاق المنح في العديد من الدول، فقد بات الأمر عرضة للنقاش السياسي. وقد اعتادت المقاطعات الفردية أن تخضر موازنتها بشكل منفصل، ثم تحاول التوصل إلى اتفاقيات حول توزيع الخصص، في سياق اجتماعات منتظمة يشارك فيها المسؤولون عن الخزينة أو الوزراء<sup>(12)</sup>.

## 2- طريقة التوازن الاقفي:

يختل التوازن الاقفي حيث تتفاوت امكانيات الدخل بين الوحدات المكونة، كأن يحدث تفاوت في مستوى الخدمات التي تقدمها لمواطنيها من أجل تصحيح هذا الخلل، في كندا، لجأت الحكومة الفيدرالية إلى دفع حالات مالية إلى المقاطعات دون قيدٍ أو شرط، وفقاً لصيغة معدلة من وقتٍ إلى آخر، وهادفة إلى جعل امكانيات مداخيلها متساوية، في المقابل، تبرز أستراليا كمثال مغاير، خاصة وأنها تقطع أشواطاً بعيدة بغية تحقيق المساواة بين اشكال الدخل والانفاق من جهتها، لامتلاك الولايات المتحدة الأمريكية نظام مساواة رسمي، بالرغم من التفاوتات الكبيرة ما بين ولاياتها. إن قضية دفع الحالات المالية الخاضعة لشروط أو أهداف معينة مثيرة للجدل. فتقوم الحكومات الفيدرالية أحياناً بدفع هذه الحالات لتمويل برامج إقليمية محددة، تعمّها منهاعجز في التمويل الإقليمي، غير أن هذه الحالات التي تفرض تشاركاً في التكاليف لا تخلو من شروط، مما يجعلها أقل رواجاً، لاسيما توهن الاستقلالية الإقليمية وتعكس تدخلاً فيدرالياً في الحقوق الخاضعة للصلاحية الإقليمية، ومع أن هذه تساعد المقاطعات في نهاية الأمر، على الإيفاء بالتزاماتها تجاه الإنفاق، أو زيادة المساواة بين المناطق والمجموعات الاجتماعية، إلا أن استمرارية هذه البرامج تعتمد على مدى التوصل إلى اجتماع حول طبيعة التمويل بين الطبقات الحكومية. وعادة ما يتطلب تقسيم السلطة الفيدرالية تفاوتاً بين مختلف طبقات الحكومة في ما يتعلق بنطاق الصالحيات، إلا أنه مع ذلك يتضمن التأكيد على حاجات اجتماعية تتطلب حلولاً شاملة وقومية النطاق<sup>(13)</sup>.



#### رابعاً: ايرادات الحكومة الاتحادية .

تقوم الحكومة المركزية(الاتحادية في كل من كندا وسويسرا بجمع حوالي 645 %) من اجمالي الارادات، بينما تصل النسبة في الولايات المتحدة الى (54%) وهناك مجموعة من الانظمة الفيدرالية في(النمسا واستراليا وبلجيكا والبرازيل والهند والمانيا واسبانيا). تقوم فيها الحكومة المركزية بجمع ما بين (60-70 %) من اجمالي الارادات. وهناك عدد من الانظمة الفيدرالية (الارجنتين وماليزيا والمكسيك ونيجريا وروسيا وجنوب افريقيا وفنزويلا) تقوم فيها الحكومة الفيدرالية بفرض وجباية (80 %) من الارادات، وتعتبر نيجيريا وفنزويلا هما الحالتين الاكثر تطراً حيث تصل الارادات المركزية الى (97-98%)<sup>(14)</sup>.

#### خامساً: تحويلات الحكومة الاتحادية الى الوحدات المكونة.

تقوم الحكومات المركزية في جميع الانظمة الفيدرالية بجباية ايرادات أكثر مما تنفق على احتياجاتها الخاصة وهذا يمكنها من القيام بالتحويلات المالية لحكومات الوحدات المكونة. تختلف الانظمة الفيدرالية في مدى مركزية جمع الارادات والانفاق على البرامج، لكن الحكومة المركزية في جميع الانظمة الفيدرالية تدر ايرادات أكثر مما تحتاجه لنفقاتها المباشرة (بما في ذلك ما يتم من خلال الاقتراض)، ويعود هذا جزئيا الى المزايا الناتجة عن جمع الارادات بشكل مركزي. وتقوم الحكومة المركزية بتحويل الاموال الى الوحدات المكونة واحيانا الى الحكومات المحلية مباشرة لتمكنها من الوفاء بمسؤولياتها بشكل أفضل. وتباعين أهمية مثل هذه الانظمة الفيدرالية بشكل مفرط على التحويلات، نجد أن التحويلات المركزية للوحدات المكونة في معظم الانظمة الفيدرالية تغطي في المتوسط أقل من نصف نفقاتها، وتوحد، نتيجة لذلك، في معظم الانظمة الفيدرالية مقاييس عادلة للمساءلة التي تتحملها حكومات الوحدات المكونة أمام مواطنيها لما تدره من ايرادات مقارنة بالبرامج، وتوجد أقل التحويلات المركزية مقارنة باجمالي انفاق الوحدات المكونة في كندا وسويسرا والولايات المتحدة الامريكية ما بين (13-26%) كما ان التحويلات منخفضة نسبياً في كل من روسيا وماليزيا (23 و30%) على التوالي) ضمن اطار برامج وحداتها المكونة . تطبق المانيا سياسة مشاركة في (الارادات الكبيرة الى درجة أن اجمالي التحويلات هناك يصل الى (44%) وتعتبر الحكومة المركزية في كل من أستراليا والهند أكبر مول للوحدات المكونة (46% في كل منها) وتقديم كلاً من



أسبانيا (73%) وبليجيكا (68%) تحويلات كبيرة باعتبارها أنظمة فيدرالية حديثة النشأة قامت بنقل مسؤوليات برامج الى الوحدات المكونة أكثر بكثير من سلطات جبائية الايرادات، ونجد في الطرف الآخر كلا من جنوب افريقيا ونيجيريا والمكسيك حيث تعتمد الوحدات المكونة على التحويلات المركزية لتغطية أكثر من (87%) من ايراداتها<sup>(15)</sup>.  
سادساً: نماذج من الفيدرالية المالية في الدول الفيدرالية .

تختلف نماذج الفيدرالية المالية باختلاف الدول الفيدرالية ، فكل دولة فيدرالية هي انموذج خاص في تطبيقها للفيدرالية المالية ، وذلك يعود لاختلاف الدول الفيدرالية في طبيعة الاصلاحيات المالية الممنوحة كل من الحكومة الاتحادية والحكومات (الولايات والمحليات) ، حيث نجد بعض الدول توسيع من الاصلاحيات الممنوحة للحكومات (الولايات والمحليات) في حين يذهب البعض الآخر الى تضييقها ، لذا سوف يكون هذا المفصل ميدان لعرض مجموعة من نماذج الفيدرالية المالية المطبقة في البعض من الدول الفيدرالية في العالم.

#### 1-الفيدرالية المالية في اسبانيا.

جاء التحول في اسبانيا من النظام المركزي الى النظام الفيدرالي للحكم جاء بالتزامن مع التحول من الحكم الديكتاتوري الى الحكم الديمقراطي<sup>(16)</sup>. لقد فتح الدستور الديمقراطي الاسپاني الجديد لعام 1978 عملية الامرکزية السياسية والمالية في اسبانيا<sup>(17)</sup> مما أدى الى تشكيل ثلاثة مستويات للحكومة (الاتحادي، الولايات والمحلي) ، وبفضل الضغط الذي مارسته الاقاليم الرئيسة مثل الباسك وكتالونيا تم إنشاء سبعة عشر مجتمعاً محلياً ومدينتان ذاتيتاً الحكم<sup>(18)</sup>، تتمتع بالحكم الذاتي وذات صلاحيات تشريعية وتنفيذية بين عامي 1979-1983. وقد كانت عملية الامرکزية التدريجية ، بدأت بدستور عام 1978 ناجحة في مجالات الانفاق وجمع الايرادات ولكن يبدو ان بعض الجوانب الاخرى لم يتم استكمالها بعد، خاصة في مجالات المسؤولية المالية والمساواة المالية والعلاقات المالية. ويوجد في مستوى الولايات نظامان ماليان. العام المطبق على خمسة عشر مجتمعاً محلياً متعمتاً بالحكم الذاتي والخاص الذي يطبق على منطقة الباسك ونافار، اللذان يتمتعان بوضع خاص منذ قرون، فمثلاً، يمتلك كل من الباسك ونافار صلاحيات أكبر فيما يتعلق بالضرائب المملولة- خاصة فيما يتعلق بضرائب الشركات ، وقد خلق انعدام التمايز المالي هذا وضعاً غريباً حيث



منح الولايات التي لها نظم خاصة القدرة أكثر في التنافس على جذب الشركات للعمل فيها مقابل تقديم تخفيضات ضريبية في حين تاركه المجتمعات المحلية المجاورة دون أي قدرة على التنافس معها وذلك بسبب صلاحياتها الضريبية الضيقة .

في النظام المالي للمجتمعات المحلية المتمتعة بالحكم الذاتي الخمسة عشر ذات النظام العام الذي يحتوي على آلية واضحة للمساواة وت تكون هذه الآلية من منحة مساواة توازن القدرات والاحتياجات الضريبية وقد تطورت صيغة المساواة من خلال عدة إصلاحات ولكن المعيار الواضح للإنصاف الاقفي بين الاختصاصات القانونية المختلفة لم يتم تعريفه . وعلاوة على ذلك، فإن البرلمان المركزي لم يصمم أهداف الحاجة ومساواة القدرات بشكل محدد ، بينما النظام الحالي لتمويل الولايات على درجة عالية من المساواة بين المجتمعات المحلية المتمتعة بالحكم الذاتي الخمسة عشر تحت النظام العام، إلا أن صيغة المساواة متحيزه بوضوح لصالح الولايات الأكثر فقراً<sup>(19)</sup>.

## 2- الفيدرالية المالية في الولايات المتحدة الأمريكية.

تاريخياً شهدت الفيدرالية الأمريكية دور محدود للحكومة الاتحادية في إدارة الملف المالي ، ففي عام 1902 ، مثلت الحكومة الاتحادية فقط 34٪ من مجمل النفقات العامة للدولة ، بينما كان حصة حكومات الولايات في الإنفاق 85٪ أما الحكومات المحلية فكان إنفاقها 8٪، حيث تحددت نفقات الحكومة الاتحادية في مجالات الدفاع الوطني ، العلاقات الخارجية، خدمات البريد، أما حكومات (الولايات والمحليات) فكانت مسؤولة عن سياسة التعليم والطرق العامة والأمن الاجتماعي والرعاية الصحية والمستشفيات، مستوى الإنفاق للحكومة الاتحادية كان قد تغير بعد ذلك ففي عام 1953 ، بلغت نفقات الحكومة الاتحادية 69٪ من مجمل الإنفاق العام في الدولة الاتحادية، أما حكومات الولايات بلغ حجم إنفاقها 20٪ والحكومات المحلية 11٪. وشكلت المنح المقدمة من الحكومة الاتحادية إلى حكومات الولايات والمحليات حوالي 10٪ من عائداتها واليوم وصلت 20٪ تقريباً من عائداتها<sup>(20)</sup>.

يعد النظام الفيدرالي الأمريكي ، في شكله العملي ، عملاً موازناً بين ثلاثة مستويات مستقلة نسبياً-الفيدرالية-والولايات والسلطات المحلية- التي هي مسؤولة عن توفير الخدمات العامة ولديها صلاحية فرض الضرائب واقتراض الأموال، ينبع دستور الولايات المتحدة



صلاحيات هامة متعلقة بالسياسة المالية للحكومة الفيدرالية مثل فرض الضرائب واقتراض الاموال وتنظيم التجارة الخارجية والتجارة بين الولايات ودفع الديون وتوفير الرفاه للجميع. ولكنه يفرض ايضا حدوداً على سلطة السياسة المالية الفيدرالية، بما في ذلك تقييد قدرة الحكومة الفيدرالية على فرض الضريبة او فرض رسوم على المواد المصدرة في اية ولاية وبينما حدت سلطة الحكومة الفيدرالية من قدرة الولايات على التدخل في التجارة ، بين الولايات فيما يتعلق بالصفقات الدولية او الصفقات بين ولايات متعددة. وقد قلل تلك القيود من القدرة المالية للولايات على تمويل مسؤوليات البرامج الخاصة بها في اقتصاد ذي طابع عالمي على نحو متزايد وقد منح الدستور بعض السلطة المالية للولايات ومنع التعديل العاشر بشكل خاص الولايات صلاحية متبقية فيما يتعلق بالسياسة الفيدرالية ونفوذها الرئيسي للفتاوض مع الحكومة الفيدرالية فيما يتعلق بمسؤوليات البرامج والتمويل. ولكن الولايات مقيدة كذلك، حيث يطلب منها الدستور-اتباع الاجراءات الصحيحة في سياساتها وأعمالها وتوفير حماية متساوية تحت مظلة القانون داخل نطاق اختصاصها. والحكومات المحلية التي تنشئها حكومات الولايات لديها فقط الصلاحية والسلطة المالية التي توفرها الولايات.

وقد ادى ميل الحكومة الفيدرالية الى التدخل في مجال اكبر من قضايا السياسة الداخلية، بما في ذلك تلك الموجودة تقليدياً في مجال حكومات الولايات الى تشوش ادوار ومسؤوليات المستويات المختلفة . وقد ادت المسئولية المشتركة عن تلك البرامج المحلية الى حدوث خلافات وتوترات بين مستويات الحكومة المختلفة حول المسائلة والمسؤولية <sup>(21)</sup>.

### 3- الفيدرالية المالية في استراليا:

تعرف الفيدرالية الاسترالية بوضوح بالسمتين المميزتين الآتيتين:

الاولى اختلال التوازن المالي العمودي داخل الاتحاد الفيدرالي<sup>(22)</sup> ، وثانية ، تتمثل بمعالجة تفصيلية وشاملة للموارد المالية الأفقية، التي توجه توزيع تحويلات التمويل بين الحكومة الفيدرالية والولايات والأقاليم. وبينما تعود أصول الفيدرالية المالية في أستراليا الى عملية تأسيس الاتحاد الفيدرالي والدستور الذي تم وضعه في ذلك الوقت، الا ان هاتين السمتين تدينان للتطور التاريخي للممارسة اكثر من المبادئ الأصلية في الدستور ، من جهة أخرى يحدد الدستور صلاحيات تحصيل الابادات لكل من الحكومة المركزية ومكونات الولايات ، بما في



ذلك أمكنية قيام حكومة المركز بمنح المساعدة المالية لاي ولاية بالشروط والمواصفات التي ترى أنها مناسبة. ولكن منذ سن الدستور في عام 1901، تغير تحصيص صلاحيات فرض الضرائب بشكل ملحوظ ونتيجة للقرارات التي اتخذت في أوقات الازمات التاريخية ولسلسلة من أحكم المحكمة العليا، فقد ازدادت السيطرة المالية للحكومة الفيدرالية بشكل كبير على حساب الولايات. تجمع حكومة المركز الايرادات أكثر بكثير مما تحتاج اليه للوفاء بالتزامات الانفاق الخاصة بها، بينما تجمع حكومات الولايات والاقاليم ايرادات أقل، ويؤدي هذا التفاوت بين القدرة على تحصيل الايرادات والالتزامات الانفاق الى ما يعرف لدى المحللين الماليين الفيدراليين بوضع ((اختلال التوازن المالي الرئيسي)) بين مستويين من الحكم ،وحالياً، تجمع حكومة المركز حوالي (80%) من جميع ايرادات الحكومة، ولكنها تحتاج الى (61%) فقط للوفاء باحتياجات الانفاق الخاصة بها، بينما تجمع حكومات الولايات والاقاليم (17%) من الايرادات، ولكنها تحتاج الى 33% أي ضعف المبلغ للوفاء بمسؤوليات نفقاتها. بالإضافة الى مسألة الاختلال في التوازن المالي الرئيسي، فإن السمة الثانية، المميزة للفيدرالية المالية الاسترالية هي مبدأً ومارسة المساواة المالية الافقية التي يتم بها تحويل المنح غير المقيدة الى الولايات والاقاليم. والمدف هو مساواة القدرات المالية لحكومات الولايات والاقاليم، كما ان الاتجاه الحالي يقوم على اساس تقييم شامل لقدرات الايرادات واحتياجات الانفاق النسبية الخاصة بها.

تعد تلك التحويلات كبيرة، حيث يصل مبلغها الاجمالي 58 مليار دولار أسترالي في العام، وتشمل في المتوسط أكثر من (50%) من اجمالي ايرادات الولايات ، بعد ان كانت حوالي (10%) في الخمسينيات، وهي شديدة الاهمية بالنسبة لميزانيات الولايات، وهناك نسبة كبيرة من التحويلات من حكومة المركز الى الولايات والاقاليم ، وتشمل حالياً (40%) من اجمالي التحويلات ، تكون في صورة مدفوعات محددة الغرض. وهي منح مقيدة لاغراض معينة، بشكل أساسى لدعم الاولويات القومية في مجالات مثل الصحة والتعليم وتكون مشروطة ويرى بعض المراقبين أن ذلك يضعف مفهوم الاعانات الحقيقة، والفيدرالية التنافسية وتطوير الولايات للمزيد من الطرق الناجعة لتمويل وتوصيل الخدمات، وبذلك يتم عملياً اضعاف فوائد الفيدرالية ، وبينما تكون المساواة المالية الافقية مقبولة بشكل عام كمبدأ موجه في توزيع المنح



غير المقيدة على الولايات والاقاليم، الا ان التنفيذ لايزال حساساً ومثيراً للنزاعات ذلك أن بعض الولايات تجادل بان العملية قد أصبحت شديدة التعقيد والتفصيل، وأن الكثير من التقييمات التفصيلية لقدرات ايرادات الولايات واحتياجات النفقات بها لاتعكس الاختلافات الحقيقية والمادية في ظروف الولايات<sup>(23)</sup>.

#### 4- الفيدرالية المالية في البرازيل.

تتميز الفيدرالية المالية في البرازيل بسمة خاصة تميزها عن النماذج المطبقة في دول فيدرالية اخرى<sup>(24)</sup>، حيث أثر التوجه المعاكس للأمركتية المالية على الولايات بصورة رئيسية، وبالرغم من ان الولايات البرازيلية تتمتع بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي الدستوري الا أن صلاحيات اتخاذ القرار لديها محدودة نسبياً، حيث تحدد الحكومة الفيدرالية حدود قيام حكومات الولايات والحكومات المحلية بوضع معايير تطبيق وجمع الضرائب على السلع والخدمات ، وتضع شروطاً تفضيلية تتعلق بالموازنات دون القومية، وتكان لاترك مجالاً في قوانينها للولايات في مجالات مثل المرافق العامة وحماية مسألة البيئة والتنقيب عن الموارد الطبيعية، وحتى فيما يتعلق بالانفاق، فإن درجة الحرية الممنوحة لحكام الولايات لتخفيض موارد الموازنة قد أصبحت شبه معادومة، حيث لاتترك الاستحقاقات والايادات المتخصصة بالإضافة الى النفقات اليومية عملياً أي اموال لتحويل الاستثمارات ، وبما أن امكانية الوصول الى القروض هي محدودة للغاية، فان قدرة الولايات على مواصلة سياسات التنمية قد تلاشت. بالإضافة الى ذلك، فقد منع((قانون الانضباط المالي)) سلطات الولايات والسلطات المحلية من اتخاذ اجراءات تؤدي الى المزيد من النفقات بدون تحديد مصدر للتمويل او اقطاع مكافئ من النفقات الاخرى. لذلك فليس من قبل المصادفة أن تل JACK الولaities الى الوسيلة الوحيدة المتاحة لجذب المؤسسات الصناعية:الانحراف في منافسة ضريبية شرسه بين الولايات البرازيلية، وتعطي اليات مشاركة الايرادات التي ينص عليها الدستور الحق للبلديات في الحصول على (22,5%) من ضرائب الدخل وضرائب التصنيع الفيدرالي و(25%) من ضريبة القيمة المضافة في الولايات ، ولكن المعايير المطبقة لتقسيم الحصة البلدية من الضرائب الفيدرالية متحيزة الى جانب البلديات الصغيرة وتعاقب المدن الحضرية الرئيسة، التي تشمل على ربع السكان ولكنها تحصل على (10%) فقط من هذه الكمية، وقد ادت تلك



التشوهات التي أصابت آليات مشاركة الإيرادات الى وجود درجة كبيرة من عدم المساواة الافقية في توزيع المال العام عبر أنحاء الاتحاد الفيدرالي، حيث تتلقى الوحدات متناثرة السكان في مناطق الامazon ووسط الغرب كميات من الاموال لكل فرد أكثر من تلك التي تديرها الولايات الشمالية الأكثر فقراً وازدحاماً بالسكان، ونتيجة الاستقلال المنوح للبلديات فإن حكومات الولايات لاتستطيع تنسيق الاستثمارات وتوفير الخدمات الحضرية والاجتماعية عبر حدود الصالحيات القانونية المحلية، كما ان العلاقة المباشرة المتزايدة بين الحكومة الفيدرالية والبلديات مع تحويل كبير من الاعتمادات الفيدرالية مباشرة الى المحفظة المحلية، تضعف قدرة الولايات على السيطرة على الانشطة التي تحدث في أقاليمها حيث يؤدي فرض البرامج من فوق والافتقار الى التكامل والتنسيق الى اهدر الموارد وارتفاع تكلفة الانتاج والوصول غير المتساوي للخدمات العامة، اذ يحصل الفقراء المقيمين في البلديات الاقل منحاً على فوائد أقل مقارنة بالاشخاص الافضل حالاً الذين يعيشون في بلديات غنية حالياً ، ان استمرار القيد الاقتصادي الكلية لفترة قادمة، ورد الفعل القومي تجاه زيادة العبء الضريبي الذي لايسمح في هذا المجال لفرض المزيد من الضرائب، فان الدعوة لإجراءات تخفض المقدار في استخدام موارد الموازنة في أنحاء البلاد تجد صدى لها في مختلف أنحاء البلاد وعلى الرغم من ذلك، فان اختلال التوازن الرأسي والاقفي والخصومات القوية التي تميز الاتحاد الفيدرالي البرازيلي الحالي يجعل أي تقدم ملموس في هذا الاتجاه شديد الصعوبة بدون القيام باصلاح كامل للفيدرالية المالية البرازيلية<sup>(25)</sup>.

## 5- الفيدرالية المالية في كندا.

تشمل كندا تسعة ولايات وثلاثة اقاليم، وتقسم السلطة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والاقاليم<sup>(26)</sup>. حيث تتولى الحكومة الفيدرالية بشكل أوتomatic المهام القومية، مثل الدفاع والشؤون الخارجية والنظام النقدي، الى جانب البرامج القومية للتأمين الاجتماعي والتحويلات الى المقاطعات. والمقاطعات وبلياتها مسؤولة عن الخدمات العامة الكبرى في الصحة والتعليم والمساعدات الاجتماعية الى جانب الامور ذات الأهمية المحلية والاقليمية ونتيجة لذلك، فان الانفاق الفيدرالي وانفاق المقاطعات على البرامج متتشابه ولكن نسبة كبيرة من الانفاق الفيدرالي تشتمل على تحويلات الى المقاطعات الا ان المقاطعات تولت بالتدريج



المزيد والمزيد من المسؤولية عن تحصيل ايراداتها ، وهي تقوم بذلك باستخدام جميع الضرائب الكبرى ، كما أن ضريبة الدخل متGANSE بشكل انتقائي ، مع جمع الحكومة الفيدرالية للضرائب بالنيابة عن المقاطعات المتعددة التي توافق على الالتزام بقاعدة الضريبة الفيدرالية، ولكنها فيما عدا ذلك تكون حرة في تحديد معدلات الضرائب الخاصة بها. كما توجد اتفاقيات بين الاتحاد الفيدرالي والمقاطعات حيث تقر المقاطعات بدور الحكومة الفيدرالية في تصميم برامج الخدمة العامة ذات الأهمية التي تقدمها المقاطعات، بينما توافق الحكومة الفيدرالية على التشاور مع المقاطعات قبل البدء في مبادرات جديدة تتعلق بقبوتها الاتفاقية، والتنتيجة هي أن الاتحاد الفيدرالي الكوني قد تطور إلى اتحاد فيدرالي لامركزي إلى حد كبير له في نفس الوقت نظام ضريبي متGANس بدرجة معقولة ، وينتج عن ذلك قيام المقاطعات بتوفير برامج متشاركة في مجالات مثل الصحة والتعليم والمساعدات الاجتماعية مع السماح لها في نفس الوقت باختيار السمات المحددة لتصميم البرامج لتعكس احتياجاتها وتفضيلاتها المتنوعة وقد أدت بعض الاحداث والاتجاهات في الفترة الاخيرة إلى اجهاد النظام، فقد قامت الحكومة الفيدرالية، عندما واجهت ما رأت أنه دين لا يمكن الاستمرارية بتخفيض تحويلاتها النقدية إلى المقاطعات من أجل البرامج الاجتماعية وبدلاً ذلك دمجتها في تحويل واحد. ولم يكن هناك الكثير من التشاور قبل التخفيض، وجادلت المقاطعات بأن هذا التخفيض عملياً حول جزءاً من الدين الفيدرالي إليها، وقامت المقاطعات بدورها بتخفيض التحويلات إلى البلديات وقد تفاقمت مشكلة اختلال التوازن الرئيسي المزعومة بسبب اختلال التوازن الاقفي المتزايد، والذي يعتبر جزئياً طبيعة للامركزية في جمع الابادات في المقاطعات وارتفاع ايرادات الموارد في بعض المقاطعات وليس كلها<sup>(27)</sup>.

#### 6- الفيدرالية المالية في ألمانيا.

الميكل الفيدرالي في المانية يضم كل الحكومة الفيدرالية والولايات والحكومات المحلية. ومنذ 1990 أصبحت الالمانية تضم ستة عشر مقاطعة (11,500) بلدية ويعتبر النظام الفيدرالي الألماني نظاماً تعاونياً<sup>(28)</sup> ولكن عملياً،أدى الافتقار في التعاون بين الحكومة الفيدرالية ووحداتها المكونة إلى طريق مسدود.ذلك أن التفويضات الفيدرالية تقيد سلطة الإنفاق لدى الوحدات الستة عشرة المكونة لألمانيا، التي تعرف بالمقاطعات وتتطلب معظم التشريعات في



النظام الفيدرالي موافقة المقاطعات في المجلس الاعلى بالبرلمان وقد سمح ذلك للمقاطعات بالتمتع بحق الفيتو فيما يتعلق بتشريعات الحكومة الفيدرالية والحد من قدرة الحكومة الفيدرالية على متابعة سياساتها. وغالباً ما يعتبر حق الفيتو الذي يمتلكه البرلمان حاجزاً أمام سياسات الاصلاح على المستوى الفيدرالي، خاصة في الوقت الذي يكون فيه كل مجلس من مجلس البرلمان محكماً بأغلبية من معسكر سياسي مختلف وتوفير سيطرة كبيرة على فرض الضرائب على مستوى البلديات فقط وهي ذات أهمية ثانوية وتحدد أهم الضرائب بشكل مشترك من قبل المستوى الفيدرالي والمقاطعات في المجلس الاعلى بالبرلمان ولا يمكن للمقاطعات بمفردها وضع قواعد الضرائب او معدلاتها، وأستكمالاً لهذا النظام المالي هناك مخطط عادل للغاية لتحقيق المساواة المالية لتعويض المقاطعات الاكثر فقراً<sup>(29)</sup>.

## 7- الفيدرالية المالية في الهند.

تنصف الفيدرالية المالية الهندية بوجود درجة عالية من اختلال التوازن الاقفي والرأسي. وفي عام 2003-2004 جمعت حكومات الولايات ( 39 % تقريباً من اجمالي الاموال، ولكن نصيبها من النفقات كان ( 57 % )، وكان أكثر من ( 55 % ) من اجمالي نفقات الولايات مولاً من التحويلات المركزية والاعتمادات المالية المفترضة ، وعلى جبهة اختلال التوازن الاقفي، فإن الولايات الاقل حظاً هي احدى عشر ولاية الصغيرة الجبلية والتي صنفت كولايات فئة خاصة ذات نشاط انتاجي ضعيف او قدرة ضعيفة على جمع الاموال من المصادر المخصصة لها. ولكن حتى الولايات السابعة عشر المتبقية في الفئة العامة يوجد بينها اختلافات كبيرة في الحجم والقدرة على تحصيل الاموال والجهود ومستويات الانفاق والتبعية المالية. وقد كان متوسط الدخل السنوي للفرد في عام 1999-2002 في ولاية جواهاراجبور أعلى الولايات دخلاً( 56,599 روبيه ) أعلى بمقدار ( 7,8 ) ضعفاً مقارنة بأقل الولايات من حيث الدخل السنوي للفرد وهي ( بيهار 6,536 روبيه ) ويقر الدستور بان الصالحيات الضريبية للولايات غير ملائمة للوفاء باحتياجات الانفاق ولذلك يسمح بالمشاركة في ايرادات الضرائب المركزية.

ومن السمات البارزة في التحويلات في الهند وجود قنوات متعددة يمكن من خلالها تحويل الاعتمادات المالية، واحدى هذه القنوات، وهي لجنة التخطيط ، التي تم إنشاؤها بقرار من



حكومة الهند في اذار عام 1950 ، التي تقدم المساعدة عن طريق المنح والقروض الى الولايات للوفاء بمتطلبات خططها. ويتولى رئيس الوزراء رئاسة المجلس القومي للتنمية ويتتألف من عدد من الوزراء وأعضاء لجنة التخطيط ورؤساء وزارات الولايات وتشكل المنح التي تقدمها لجنة التخطيط ما بين (16% و20%) من اجمالي التحويلات المركزية وينص الدستور على أن يعين رئيس الجمهورية لجنة مالية كل خمسة أعوام لمراجعة الشؤون المالية في المركز والولايات والتوصية بتحويل الضرائب ومنح المساعدة للسنوات الخمس التالية وعندما انضمت لجنة التخطيط سالفة الذكر الى لجنة التحويل في مجال تقديم المنح ،أصبح نطاق لجنة التمويل محصوراً في التوجيه بالتحويلات للوفاء بمتطلبات التي لاتتبع الخطط في الولايات والان تشكلت 12 لجنة توقيل شكلت حوالي (60%) من اجمالي التحويلات، أما تلك التي تقوم بها لجنة التخطيط فتشكل حوالي (20%) بالإضافة، الى هذين القناتين السابقتين تغطي عدة وزارات مركزية تحويلات محددة الغرض للولايات في وجود او غياب متطلبات مماثلة ،وهناك حوالي 200 مشروع من هذا النوع ، ولكن القليل منها له أهمية (30).

#### 8- الفيدرالية المالية في ماليزيا.

بالرغم من أن الدستور الفيدرالي في ماليزيا يخصل مسؤوليات واضحة للحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والحكومات المحلية، الا أن الصلاحية الضريبية الاكبر المخصصة للحكومة الفيدرالية أدت الى المركزية المالية. فالحكومة الفيدرالية لديها صلاحية جمع ضرائب الدخل الشخصية وضرائب الشركات وضرائب المبيعات والضرائب التي تنشأ عن الصادرات والواردات (31)، وهذا السلطة الواسعة للحكومة المركزية في عملية جمع الایرادات تعود الى دور الحكومة المركزية في تحقيق المساواة في الثروة بين الولايات (32) ، من جهة هناك المزيد من القيود الدستورية على حكومات الولايات فيما يتعلق بالاقتراض، الامر الذي يترك القليل لكل ولاية في مجال تحصيل عائدات الضرائب، كما أنها شديدة الاعتماد على المنح والقروض الفيدرالية بحيث لا تستطيع مباشرة أية زيادة في النفقات الناجمة عن النمو الاقتصادي والنمو المدني.

أن عائدات الضرائب من الرسوم والتراخيص وأسعار الضرائب على المعادن لا تكفي، ببساطة ، لتعطية النفقات المعاصرة لحكومة الولاية او الحكومة المحلية.



ولموازنة هذه المعادلة، يخصل الدستور الحكومية الفيدرالية بمسؤولية تقديم الخدمات في مجالات الادارة والدفاع والصحة والعمل والضمان الاجتماعي وقد تسببت تلك النفقات الى حدما في تنمية اقتصادية في الولايات الفيدرالية، وقد تشكل مساواة غير مباشرة حيث لاتدفع الولايات مقابل المرافق العامة والبنية التحتية الاساسية، مثل الطرق السريعة والجامعات الرسمية ولا تقلق حكومات الولايات من احتمال عجز مالي وشيك حيث توفر الحكومة الفيدرالية القروض بشكل ثابت لتمويل النقص وتتواءن الصالحيات والموارد المالية الممنوحة لحكومات الولايات بصورة دقيقة في الدستور الفيدرالي حيث تقدم (منحة الرؤوس) لكل ولاية بناء على حجم سكانها ومنحة لشق الطرق بناء على الحجم الجغرافي لكل ولاية وهناك أيضا منح مشاركة الضرائب مثل منح نمواليرادات التي تعكس ايرادات الضرائب من النمو الاقتصادي في كل ولاية. وقد يتاخر دفع الاعتمادات المالية، ولكن التمويل لاينقطع بشكل تام. وعادة ما يتم شطب القروض الفيدرالية لمعظم حكومات الولايات عندما لا يكون لدى الولايات القدرة على الدفع ولا يجدون أنها ستكون مستقلة مالياً في المستقبل القريب<sup>(33)</sup>.

#### 9- الفيدرالية المالية في نيجيريا.

حصلت نيجيريا على استقلالها من بريطانيا عام 1960 ومعه حصلت على نظام فدرالي مالي<sup>(34)</sup> وفر قدرأً كبيراً من الحكم الذاتي للإقليم وفي الاعوام التي تلت الاستقلال، مر الهيكل الفيدرالي في نيجيريا بعدة تغيرات. والآن هناك (36) ولاية و( 774 ) حكومة محلية ومنطقة العاصمة الفيدرالية ،(ابوجا) . وقد تطور مستوى استقلال الإقليم، الذي قد ازداد حتى وقت الاستقلال عام 1960 ، بحيث أصبح للإقليم ذاتيتها الخاصة إلى جانب الدستوري النيجيري (الفيدرالي) ، الا ان الانقلاب العسكري عام 1966 دمر هذا الترتيب تماماً واستبدلته بنظام عسكري للحكومة - كان مناقضاً للفيدرالية وحتى الان، ومع وجود حكومة ديمقراطية منتخبة في كل مستوى، لازالت اثار معينة للنظام الوحدوي تطفى على السياسات والعمليات المالية في البلاد. يتحكم المركز في الموارد بما في ذلك المورد الاصم وهو البترول ، لذلك هناك حاجة ملحة لاعادة هيكلة الفيدرالية المالية في البلاد بناء على نقاط القوة والضعف المتعددة في الوحدات الفيدرالية.



واحدى القضايا التي يدور حولها الجدل في الفيدرالية المالية النيجيرية هي ( مبدأ الاشتغال ) وهو نص دستوري يتطلب ان تغير الحكومة الفيدرالية أية ولاية ( 13% ) من الايرادات من الموارد الطبيعية فيها . ويريد العديد من النيجيريين زيادة تلك النسبة ومن المشكلات الأخرى في التمويل في نيجيريا هي كيفية تحصيص الايرادات بين مستويين او أكثر من الحكومة بحيث يكون لدى كل حكومة القدرة المالية على اداء الاعمال الموكله لها .

وقد جعل توزيع صلاحيات النفقات والايرادات بين الوحدات الفيدرالية من قانون المسؤولية المالية المقترن أمراً ضرورياً . وقد تم تشريع هذا الاجراء كقانون في محاولة لتفادي النتائج السلبية للعجز المالي الضخم الذي شهدته البلاد ويسمح هذا القانون بمراقبة العجز في المستويات الادنى من الحكومة ، ولذلك ، فان التنسيق المالي امر شديد الامانة ويهدف من قانون المسؤولية المالية الى الارام جميع مستويات الحكومة بتبني عملية تحضير وتنفيذ وتقديم تقارير عن الموازنة تتصرف بالفعالية والانضباط والتنسيق . وبينما تلتزم جميع الوحدات الفيدرالية باستقرار متعلق بالاقتصاد الكلي ، لا تزال فعالية تنفيذ القانون مصدر قلق لصانعي السياسات<sup>(35)</sup> .

#### 10- الفيدرالية المالية في جمهورية جنوب افريقيا.

تبني دستور جمهورية جنوب افريقيا لعام 1996 عملية تأسيس ثلاثة مستويات للحكم وهي كل من الحكومة القومية وثنائية حكومات اقليمية و 284 حكومة محلية ، ولكل من هذه الحكومات سلطات خاصة وعليه وظائف ومسؤوليات معينة<sup>(36)</sup> ، ويوصف نظام العلاقات المالية بين الحكومية بجنوب افريقيا على انه نظام أحادي ولكنه لامركزي حيث العلاقة بين المستوى القومي والمستوى الاقليمي (الاقاليم والمحلي) هي علاقة يحدد فيها المستوى القومي السياسة والمعايير والمقاييس التي توجه الاعمال بينما تعمل المقاطعات كسلطة منفذة لهذه السياسة ويتم تمويل مسؤوليات الانفاق للمستوى الاقليمي من المركز من خلال انموذج مشاركة الايرادات التي يتم تجميعها قومياً للمقاطعات من خلال صيغة الحصة الاقليمية العادلة الى جانب المنح المشروطة والمنح محددة اخرى . وبخلاف المستوى القومي والمستوى الاقليمي فان البلديات ، خاصة البلديات الحضرية الكبيرة ، لديها قدرة كافية على تجميع الايرادات الموجهة نفقاتها ، ويتم توفير موارد اضافية عن طريق صيغة الحصة العادلة للحكومة المحلية، ومع ذلك، فنهاك تفاوتات كبيرة بين كمية الايرادات التي يمكن للبلديات الحضرية



والبلديات الأصغر تحصيلها، وبشكل عام، تمتلك البلديات الحضرية قواعد ايرادات قوية، ونتيجة لذلك، تعتمد بحد أدنى على التحويلات من المستوى القومي، ويختلف ذلك بشدة عن العديد من البلديات الريفية والحضرية الأصغر حجماً والتي تمتلك قدرات مالية ضعيفة وتعتمد بشدة على التحويلات من الحكومة القومية<sup>(37)</sup>.

ومن جهة أخرى يمنع الدستور المقاطعات الصالحة لفرض رسوم إضافية على ضريبة الدخل الشخصي وضريبة الوقود شريطة توافر التشريع القومي والانسجام مع أهداف السياسة الاقتصادية القومية .. وهكذا فإن نظام العلاقات المالية بين الحكومتين في جنوب إفريقيا يتميز بمركزية نسبية في جانب الإيرادات مع وجود مسؤوليات إنفاق باللغة الالامركية. وبالرغم من أن الإنفاق على الخدمات الاجتماعية يشكل حوالي (89%) من إجمالي الإنفاق الإقليمي ، إلا أن هذه الخدمات تقدم القليل فيما يتعلق بالإيرادات ولكن، نظراً لعدم قدرة المقاطعات على تجميع إيرادات كافية من الضرائب المخصصة لها ولكي تتمكن من تحقيق ما يفرضه عليها الدستور من مسؤوليات ، فقد أصبحت تتطلب بشدة على المنح أو التحويلات الحكومية ، التي تشكل (95%) من إجمالي الإيرادات التي تم الاستفاده منها على المستوى الإقليمي ويطلب الدستور تقسيم التمويل المخصص من الإيرادات المجموعة قومياً على أساس منصف بين مستويات الحكومة الثلاث. وهذا التقسيم الرئيسي هو بالإضافة إلى التقسيم الاقفي المنصف للإيرادات بين المقاطعات التسع والبلديات البالغ عددها 284 بلدية للإيرادات بين مستويات الحكومة الثلاث السياسة التي تتبعها الحكومة القومية والتي تعكس الأعمال ذات الأولوية النسبية الموكله لكل مستوى من مستويات الحكومة والتوزيع الاقفي للإيرادات قائماً على أساس معادلة معينة ويأخذ في الاعتبار العوامل الخاصة بالنشاط السكاني والاقتصادي ، ان الفوارق المالية باللغة الضخامة وهي بهذا تناول الاختلافات في التكاليف وقدرات توفير الخدمات العامة<sup>(38)</sup>.

#### 11- الفيدرالية المالية في سويسرا.

تقسم السلطة في سويسرا بين السلطة الاتحادية وسلطة الكانتونات والحكومات وبالتالي تتواءم الاختصاصات لكل منها وفقاً للمادة الثانية من الدستور الاتحادي، وتمارس الكانتونات سيادتها مالم تخرج عن الحدود التي وضعها الدستور ، وتتمتع بكل الصلاحيات التي لم



يفوضها الدستور للحكومة الاتحادية ،وبذلك يستند النظام الفيدرالي الى مرتكز أساس ،تحتفظ بمقتضاه الكانتونات و والحكومات بـأوسع ما يمكن من الصالحيات ولا تفوض الى السلطات الفيدرالية الا ما يتتجاوز قدرها وامكانيتها ، لذلك تتمتع باستقلالية في السيطرة على نظمها التعليمية والخدمات الاجتماعية وقوة الشرطة ولها الحق في فرض مستوى معين من الضرائب<sup>(39)</sup>.

ومن جهة اخرى بين النظام السويسري أنه في الدول الفيدرالية ذات البيئة والمؤسسات المناسبة يمكن ان يكون هناك ادارة مالية عامة مستدامة مع الحفاظ على درجة عالية من الاستقلال المالي للوحدات دون الفيدرالية ومن أسباب تلك الحالة اصلاح نظام المساواة المالية الى جانب الوسائل المتاحة لتشجيع المسئولية المالية بين الكانتونات، وتتمثل كانتونات سويسرا صلاحية أكبر في فرض الضرائب من اية وحدات مكونة في العالم فيما عدا بعض الولايات في الولايات المتحدة الامريكية . وتعتبر ضريبة الدخل ضريبة كانتونات الى حد كبير، كما يوجد لدى كل كانتون مجموعة من فئات الضرائب الخاصة بها، وبعضها أكثر تصاعداً من الأخرى، ويعتبر النظام المالي السويسري ضرورياً لتظل البلاد موحدة وفي الوقت نفسه للحفاظ على المنافسة الضريبية. الا ان ذلك النظام يمكنه توفير حواجز خاطئة حيث يبحث بعض الكانتونات على البحث على منح اضافية من الحكومة المركزية .

وفي ضوء الاستقلال المالي للكانتونات وفي ضوء المنح القادمة ،في حالة الضرورة من نظام المساواة، ينبغي نظرياً على كل كانتون الاعتناء بشؤونه المالية بطريقة مسؤولة ،بالاضافة الى ذلك. هناك وسليتان متاحتان لمساعدة الكانتونات على الحفاظ على سياسة مالية مستدامة. اولاًً يسمح الاستفتاء المالي للمواطنين بفحص ومناقشة وايقاف قيام الحكومة او البرلمان بآية نفقات مقترحة.

والوسيلة الثانية هي كابح الدين التي تستخدمها بعض الكانتونات فهي لترجم الكانتونات على موازنة الميزانية المالية فحسب بما في ذلك خفض قيمة المشروعات الاستثمارية بل على توفير مبلغ من المال اذا كان هناك فائض كما هو الحال في اوقات الازدهار. ويمكن انفاق الفائض اذا كان هناك عجز - كما هو الحال في وقت الكساد - قبل زيادة الضرائب - ويسمح



ذلك للકائنونات ب مباشرة سياسة مالية غير خاضعة للواردات التقليدية وفي الوقت نفسه ضمان توازن الميزانية على المدى البعيد (40).

#### الخاتمة

تواجه الكثير من البلدان في بداية تشكلها او بعد ذلك العديد من المشاكل الديمغرافية او السياسية او الجغرافية والتي تحول دون تحقيق الاستقرار فيها، لذلك نجد العقل العلمي طرح العديد من الحلول لمعالجة ذلك، واحدى تلك الحلول تمثل في الفيدرالية اي تحول الدولة من الشكل البسيط المركب الى الشكل المركب الفيدرالي، واللاحظ بان هذا التحول لم يكن مقتصراً على شعب او دولة او قارة دون الاخر، واما نجده منتشرًا في جميع القارات ، واخذت به الدول الكبيرة والصغيرة ، الغنية والفقيرة ، المتقدمة والمتخلفة ، بمدف تحقيق الاستقرار السياسي وزيادة الكفاءة الادارية لمؤسسات الدولة وتحقيق توزيع عادل للسلطة والثروة من خلال التوزيع المكاني-العمودي للسلطة والثروة والسيادة، فبدلاً من تركيزها في المركز يتم توزيعها على الوحدات التي تتكون منها الدولة. والفيدرالية المالية احدى اهم جوانب الفيدرالية حيث تشكل العمود الفقري لنجاح التجربة الفيدرالية في اي بلد، لدورها في تحقيق التوزيع العادلة لعملية جمع وادارة الثروة المالية للبلد.ونحن اليوم في العراق اليوم بحاجة لدراسة التجارب الفيدرالية المطبقة في العالم للاستفادة منها في معالجة المشاكل التي تواجه التجربة الفيدرالية العراقية في جميع جوانبها ومنها الجانب المالي.

<sup>1</sup> –Dare Arowolo, *Fiscal federalism in Nigeria: theory and dimensions, Afro Asian Journal of social sciences.* V,N.2.2 Quarter 2,211,p6.

<sup>2</sup> -مصطفى نصر، الفيدرالية المالية : برشور تعريفي، اليمن : مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي ،التاريخ بلا، ص.4.

<sup>3</sup> –DR.Tatiana Mosteanu &Mihaela Iacob, *Fiscal ferderlism,*www.goog;e.com.p21.

<sup>4</sup> –Vito Tazi, *Fiscal federalism and decentralization: A Review of some efficiency and macro economic aspects,* [http://www.mef.gob.pe/contenidos/pol\\_econ/documents/foszal-fiscal\\_federalism\\_decentralization.pdf](http://www.mef.gob.pe/contenidos/pol_econ/documents/foszal-fiscal_federalism_decentralization.pdf).

<sup>5</sup> –أنور شاه، تأملات مقارنة حول التحديات الناشئة في الفيدرالية المالية، سلسلة كتبيات حول الفيدرالية،الجزء الرابع ،كندا، منتدى الاتحادات الفيدرالية،2007،ص51.



<sup>6</sup> – **Federalism and state restructuring in Nepal: the challenge for the constituent assembly, united nations development programme, Nepal, 2007, p38.**

<sup>7</sup> حسن حامد مشيكه وهشام محمد حسن، الفيدرالية المالية في السودان: التحديات الناشئة وفرص الاصلاح، مجلة المستقبل العربي، بيروت : مركز الوحدة العربي ، العدد429، تشرين الاول 2014 ص 110.

<sup>8</sup> – **Federal system, Center for constitution Dialogue, Nepal, 2009.p4.**

<sup>9</sup> – الخيارات الفيدرالية وغيرها من الوسائل للتوفيق بين الجموعات المتنوعة، كندا، منتدى الاتحادات الفيدرالية، تاريخ بلا، ص 15.

<sup>10</sup> –**MARINA KESNER-Skreb, Fiscal federalism, institute of public finance,Zagreb,2009,p 235.**

<sup>11</sup> –**Luc Eyraud and Lusine Lusinyan, Vertical Fiscal imbalances and Fiscal performance in Advanced Economies, October ,17,2012,3,Carnegie-rochester.rochester.edu.**

<sup>12</sup> – الخيارات الفيدرالية وغيرها من الوسائل للتوفيق بين الجموعات المتنوعة، مصدر سبق ذكره،ص 16.

<sup>13</sup> –المصدر السابق،ص 17.

<sup>14</sup> – جورج أندرسون، مقدمة في الفيدرالية، ترجمة مها تكلا، كندا، منتدى الانظمة الفيدرالية، 2007،ص 30.

<sup>15</sup> –المصدر السابق،ص 31-32.

<sup>16</sup> – **Carles Viver Pi-Sunyer ,transition to a decentralized political system in Spain, forum of federations,Canada,2010,p4.**

<sup>17</sup> – **Juliolopez-labordam&Jorge Martinez-vazquez,the practice of fiscal federalism in Spain, U.S.A,October 2006Kp2.**

<sup>18</sup> – د باسم علي خريسان ، الدول الفيدرالية في العالم: دراسة في النظام السياسي ، دمشق، دار توز، 2012،ص 85.

<sup>19</sup> – يواقيم سولي فيلانوفا، أسبانيا: إعادة تعريف المساواة المالية والعلاقات المالية، سلسلة كتب حول الفيدرالية ،الجزء الرابع، كندا، منتدى الاتحادات الفيدرالية، 2007،ص 38-40.

<sup>20</sup> – **DR.Tatiana Mosteanu &Michaela Iacob,Fiscal ferdeirlism,P22.**

<sup>21</sup> –ميرل هاكيرات،الحالة المتغيرة للفيدرالية في الولايات المتحدة، سلسلة كتب حول الفيدرالية ،الجزء الرابع، كندا، منتدى الاتحادات الفيدرالية، 2007،ص 46-49 . وللمزيد نظر

**Walter Hellerstein, Fiscal Federalism in the United States,2011,**

[http://digitalcommons.law.uga.edu/fac\\_presp/29.](http://digitalcommons.law.uga.edu/fac_presp/29)

<sup>22</sup> –**Anne Twomey,Reforming AUSTRALIAS FEDERAL SYSTEM,FERDERAL LAW REVIEW, VOL 36,WWW.GOOGLE.COM**

<sup>23</sup> –ألان موريس،أستراليا:العدالة واحتلال التوازن ومذهب المساواة، سلسلة كتب حول الفيدرالية ،الجزء الرابع ،كندا، منتدى الاتحادات الفيدرالية، 2007،ص 1-6.

<sup>24</sup> – للمزيد حول الموضوع الفيدرالية المالية في البرازيل انظر:



**Marcia Miranda Spares & Pedro Robson Pereira Neiva, Federalism and public resources in Brazil: Federal Discretionary Transfers to states ,brazilianpolicalsciencereview,2011.**

<sup>25</sup> - فرناندو بيريند، البرازيل: الحفاظ على الانضباط المالي وسط الخصومات الأقلية والاجتماعية، سلسلة كتيبات حول الفيدرالية ،الجزء الرابع، كندا، منتدى الاتحادات الفيدرالية، 2007، ص 9-10.

<sup>26</sup> -Jean- Francois Tremblay,Federalism and public service Provision in Canada, policy Research Institute ,ministry of finance Japan ,policy Review, Vol 3.N1,December 2007,51.

<sup>27</sup> - روبن بودواي، كندا: قضايا ناشئة في الفيدرالية الامريكية، سلسلة كتيبات حول الفيدرالية ،الجزء الرابع، كندا، منتدى الاتحادات الفيدرالية، 2007، ص 13-14.

<sup>28</sup> -Timm Bonke,Beate Jochimsen &carsten Schroder, fiscal federalism and tax Administration :evidence from germany,discussion papers1307,Deutsches institute fur Wirtschaftsforschung,2013,p4.

للمزيد حول الفيدرالية المالية في كندا انظر:

Robin Broaday, options for fiscal federalism, Royal commission on Renewing and Strengthening our place in Canada, march 2003, gov.nL.ca.

<sup>29</sup> - لارس ب. فيلد وبورجين فون هاجن، طرق اصلاح الفيدرالية المالية الالمانية، سلسلة كتيبات حول الفيدرالية ،الجزء الرابع، كندا، منتدى الاتحادات الفيدرالية، 2007، ص 15-16.

<sup>30</sup> - م . جوفيندراو، الفيدرالية المالية في الهند: التحديات الناشئة، سلسلة كتيبات حول الفيدرالية ،الجزء الرابع، كندا، منتدى الاتحادات الفيدرالية، 2007، ص 20-21.

للمزيد حول الفيدرالية المالية في الهند انظر:

M.Govinda Rao, Fiscal decentralization in Indian federalism, institute for Social and economic change.imf.org.

<sup>31</sup> - ستيف الأزهر روسلي ،الفيدرالية المالية في ماليزيا: التحديات والتوقعات، سلسلة كتيبات حول الفيدرالية ،الجزء الرابع، كندا، منتدى الاتحادات الفيدرالية، 2007، ص 23.

<sup>32</sup> -L.S.WILSON,Federal –State Arrangements in Malaysia,John Deutsch institute for the study of economic policy,Queen s University,September 1996,p5.

<sup>33</sup> - ستيف الأزهر روسلي ،مصدر سبق ذكرى،ص 23-25.

<sup>34</sup> -Olananji Olukayode Ewetan, fiscal federalism in Nigeria: theory and practice, international journal of development and Sustainability,ISDS, VoI 11,N 3,2012, p1081.



<sup>35</sup>—أكيان ه . ايكوب، الفيدرالية في نيجريا:قضايا غير محسومة، سلسلة كتيبات حول الفيدرالية ،الجزء الرابع، كندا، منتدى الاتحادات الفيدرالية، 2007،ص.27.

للمزيد حول الفيدرالية المالية في نيجريا انظر:

S.T.AKindele,O.R. Olaopa and A.Sat. Obiyan,Fiscal Federalism in Nigeria: A Contemporary Review,Kamla-Raj 2002,krepublishers.com

<sup>36</sup>—Etienne Yemek, understanding fiscal decentralization in south Africa,idasa-budget information service—Africa budget project, July 2005,p5.

<sup>37</sup>—رينوسى موکاتى، جنوب افريقيا:الفيدرالية المالية في المرحلة الانتقالية ، سلسلة كتيبات حول الفيدرالية ،الجزء الرابع، كندا، منتدى الاتحادات الفيدرالية، 2007،ص.35—36.

<sup>38</sup>—المصدر السابق-ص37.

<sup>39</sup>—د باسم علي خريسان، مصدر سبق ذكره،ص .53

<sup>40</sup>—جييهاردكتشيسنر ويرابوجويت ،ارا، الادارة المالية العامة المستدامة مع استقلال مالي دون فيدرالي :حالة سويسرا ، سلسلة كتيبات حول الفيدرالية ،الجزء الرابع، كندا، منتدى الاتحادات الفيدرالية، 2007،ص.42—45.

للمزيد حول الفيدرالية المالية في سويسرا انظر:

Sonja Walti, Balance and imbalance in the Swiss federal system, international symposium organized by the commission on fiscal imbalance established by the Quebec city, September 13–14, 2001.